ويتضمن هذا الأسبوع

- عرض لأبرز الأحداث التي حدثت الأسبوع الماضي على الساحة العالمية
- من الصحافة العالمية: اتفاق أوروبي على وقف تجارة المعادن الممولة للنزاعات المسلحة
- تحليل اخباري: استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تناهز تريليون دولار
- تحليل لأداء أسواق المال العالمية وتغيرات أسعار السلع والخامات

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أبرز الأحداث على الساحة العالمية

رئيسة الفيدرالي: لا تزال هناك مناطق تشهد بطالة مرتفعة رغم تعافي الاقتصاد

موقع أرقام

رغم تعافي الاقتصاد الأمريكي والتحسن المستمر في سوق العمل فإنه لا يزال هناك مناطق في الولايات المتحدة تشهد ارتفاعا في معدل البطالة وتراجعا في معدل الدخل، بحسب تصريحات رئيسة الفيدرالي "جانيت يلين."
وأضافت "يلين" أن سياسة رفع الفائدة ليست الأداة الأفضل لمواجهة هذه المشكلة، ولكن هناك حاجة لعوامل فاعلة لتنمية هذه المجتمعات، مثل برامج التنمية.
وأوضحت رئيسة الفيدرالي أن هذه البرامج تشمل التدريب المهني في مجالات مختلفة، ولم تتطرق "يلين" لمناقشة التوقعات الاقتصادية أو السياسة النقدية.

ماي: بريطانيا وقطر تشكلان لجنة مشتركة تمهيدا لاتفاق تجاري بعد الانفصال

(رويترز)

قالت رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي إن بلادها تشكل لجنة مشتركة للاقتصاد والتجارة لتمهيد الطريق أمام إبرام اتفاق تجاري مع قطر وبقية دول الخليج بعد الخروج من الاتحاد الأوروبي.
وقالت ماي، التي من المقرر أن تبدأ العملية الرسمية للخروج من الاتحاد الأوروبي، إن بريطانيا تسعى لتعزيز علاقتها مع قطر في مجالات من بينها الدفاع والتعليم والرعاية الصحية والطاقة والخدمات المالية.
وقالت ماي خلال مؤتمر استثماري قطري بريطاني يعقد في برمنجهام بوسط إنجلترا "أنا سعيدة بأننا ننشئ أيضا لجنة جديدة مشتركة للاقتصاد والتجارة."
وأضافت "أتمنى أن نتمكن من تمهيد الطريق أمام اتفاق تجاري طموح حين تغادر المملكة المتحدة الاتحاد الأوروبي بما في ذلك بحث ما إذا كان بإمكاننا صياغة اتفاق تجاري جديد مع منطقة الخليج عموما".

الشركات تنفق 1.7 تريليون دولار على «إنترنت الأشياء» الصناعية

صحيفة الاتحاد الاماراتية

أظهر تقرير حديث أن إنفاق الشركات عالميا على تطبيقات إنترنت الأشياء الصناعية والاستهلاكية سيرتفع إلى 1.7 تريليون دولار سنويا بحلول العام 2020، حسب بيان.
وأصدرت «بي دبليو سي» و«القمة العالمية للصناعة والتصنيع» أحدث تقاريرهما واللذين يسلطان الضوء على أهمية دور رؤساء تقنية المعلومات المتزايدة في رسم ملامح استراتيجية الشركات، وهو التقرير الذي صدر قبل أيام قليلة من انعقاد القمة العالمية للصناعة والتصنيع في أبو ظبي.
وأكد التقرير على ضرورة أن يقوم رؤساء تقنية المعلومات في الشركات الصناعية بمهامهم في إدارة عملية التحول المعقدة والصعبة نحو تبني تطبيقات إنترنت الأشياء الصناعية.
وأظهر استبيان الثورة الصناعية الرابعة الصادر عن «بي دبليو سي» أن عملية التحول إلى تبني تطبيقات إنترنت الأشياء الصناعية تتقدم بشكل سريع.
وكشف الاستبيان أن الشركات الصناعية تخطط لتخصيص نحو 907 ملايين دولار سنويا لمبادرات تبني تطبيقات إنترنت الأشياء الصناعية. كما تتوقع تلك الشركات تحقيق وفورات في التكاليف بقيمة 421 مليار دولار.
وقال الدكتور أنيل كورانا، شريك الاستراتيجية والابتكار في «بي دبليو سي»: «سيفرض إنترنت الأشياء الصناعي متطلبات كبيرة على مدراء تقنية المعلومات. ففي واقع الأمر، يمثل إنترنت الأشياء فرصة كبيرة.»

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

30 مليون شرق أوسطي في قبضة الجوع

صحيفة الشرق الأوسط

قال تقرير جديد صدر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) إن حالة الأمن الغذائي ومستويات التغذية تدهورت بشكل حاد في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا خلال السنوات الخمس الماضية، بما يقوض التقدم الثابت الذي تحقق قبل عام 2010 عندما زاد إنتاج الغذاء وانخفضت مستويات نقص التغذية والتقزم وفقر الدم والفقر.

وأشار التقرير المعنون «نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا» - الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه - إلى أن هذا التدهور سببه الرئيسي انتشار وكثافة النزاعات والأزمات المطولة. ويبيّن التقييم الذي أجرته «الفاو» باستخدام مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي، أن نسبة انتشار انعدام الأمن الغذائي الحاد بين فئة البالغين في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا كانت قريبة من 9.5 في المائة في الفترة 2014 - 2015، وهو ما يمثل نحو 30 مليون شخص.

وقال المدير العام المساعد والممثل الإقليمي لمنظمة «الفاو» في الشرق الأدنى وشمال إفريقيا، عبد السلام ولد أحمد: «تواجه المنطقة تحديات غير مسبوقة لتحقيق أمنها الغذائي نظرا لمخاطر متعددة ناتجة عن النزاعات، وندرة المياه، والتغير المناخي. تحتاج دول المنطقة إلى تنفيذ استراتيجية إدارة مياه طويلة الأجل وشاملة ومستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في التخلص من الجوع بحلول عام 2030». وأضاف أن «توفير بيئة سلمية ومستقرة هو شرط أساسي، ليتمكن المزارعون من الاستجابة لتحديات ندرة المياه والتغير المناخي».

تباطؤ المعروض النقدي وإقراض الشركات في منطقة اليورو خلال فبراير

موقع أرقام

تسارع نمو إقراض الأسر في منطقة اليورو بينما تباطأ إقراض الشركات خلال فبراير، بحسب ما أظهرته بيانات البنك المركزي الأوروبي الصادرة اليوم.

وارتفع إقراض الأسر بنسبة 2.3% على أساس سنوي خلال الشهر الماضي، بعدما نما بنسبة 2.2% خلال الشهر الأول من العام، وتباطأ نمو إقراض الشركات إلى 2% من 2.3%.

وارتفع مؤشر المعروض النقدي واسع النطاق "إم 3" بنسبة 4.7% على أساس سنوي خلال فبراير مقارنة بـ4.8% خلال يناير، فيما أشارت توقعات المحللين إلى نمو قدره 4.9%.

المفوضية الأوروبية تدرس مقترحات لحصار «غزو الاستحواذات الصينية»

صحيفة الشرق الأوسط

قالت المفوضية الأوروبية في بروكسل إن أوروبا تحتاج إلى مراقبة أكثر صرامة لعمليات الاستحواذ على الشركات الأوروبية، من جانب المستثمرين الصينيين، الذين يتلقون مساعدة من الدولة الصينية، بحسب ما جاء على لسان المفوض الأوروبي يوركي كتاينن، المكلف بملف النمو والتوظيف.

وأضاف كتاينن، في تصريحات لصحيفة «هانلسبلات» الألمانية، أن جميع الاستثمارات الخاصة موضع ترحيب، ولكن على الاستثمارات الأجنبية (في إشارة إلى الصين) ألا تتسبب في خلل بالسوق الأوروبية، موضحا: «يجب دائما أن تكون المنافسة عادلة من كلا الجانبين، ولكن هذا لا يحدث إذا كان المستثمر الصيني يحصل على دعم من الحكومة الصينية.»

ووفقا للإعلام البلجيكي، فقد جاءت تصريحات المسؤول الأوروبي، في تعليق له على حالة القلق والجدل في ألمانيا حاليا بسبب نشاط شركات صينية في العام الماضي، والاستحواذ على شركات في ألمانيا وصلت إلى 68 شركة مقابل 12 مليار يورو، ومنها إحدى الشركات المتخصصة في تصنيع الروبوت الألماني، وفي الوقت نفسه هناك قلق في دول أخرى في الاتحاد الأوروبي، بسبب خطة الدولة الصينية للتصنيع 2025 التي تسعى بكين من خلالها لمساعدة الشركات الصينية للاستحواذ على شركات في قطاعات مختلفة، بحيث تكون لها الريادة عالميا.

وكان نائب وزير الاقتصاد الألماني ماتياس نينغ، قد دعا من جديد الدول الأعضاء في الاتحاد إلى رفض عمليات الاستحواذ على الشركات الأوروبية من جانب مستثمرين يحصلون على دعم من الدولة الصينية، ووصف الأمر بمثابة «معركة غير متكافئة»، مضيفا: «يجب علينا أن نكون منفتحين على عمليات الاستحواذ الأجنبية، ولكن ليست بطريقة ساذجة.»

وقالت الصحيفة الألمانية إن مقترحات من جانب المفوضية الأوروبية يجري إعدادها حاليا، وستطرح على طاولة النقاش في مايو المقبل، وتتعلق بحظر التملك للشركات والاستحواذ على الشركات في إطار دوافع سياسية خصوصا شركات في مجالات الدفاع والتكنولوجيا والبنية التحتية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وأوضحت الصحيفة أن تصريحات المسؤول الأوروبي كتاينن تتفق مع تصريحات صدرت من قبل عن وزراء الاقتصاد في ألمانيا وفرنسا وإيطاليا، أعربوا فيها، فبراير (شباط) الماضي، عن القلق إزاء التوسع الصيني المتنامي.

محافظ المصرف المركزي الصيني: السياسة النقدية ليست حلا سحريا

رويترز

قال محافظ المصرف المركزي الصيني تشو شياو تشوان أمس إن السياسة النقدية ليست حلا سحريا لمشاكل الاقتصاد وإنما ينبغي للحكومات تحقيق أقصى استفادة من أدوات السياسة النقدية لإدارة الاقتصاد. جاء ذلك في كلمته أمام منتدى مالي لدول آسيا تستضيفه الصين في مدينة بواو.
وكان تشو قال قبل أسبوع إن توقعات النمو تحسنت في ثاني أكبر اقتصاد في العالم لكن السياسة النقدية ستظل تتسم بالحذر والحياد. وكانت الصين نشرت في الأسبوع الأول من (مارس) بيانات تبعث على التفاؤل أظهرت بداية قوية لنمو اقتصادها في 2017 بدعم الإقراض المصرفي والإنفاق الحكومي على البنية التحتية وانتعاش طال انتظاره للاستثمار الخاص.
وقال تشو في كلمة نشرها موقع المصرف على الإنترنت إن «معدل نمو الاقتصاد الصيني مستقر بوجه عام وتوقعات النمو تتحسن. وستواصل الصين تنفيذ سياسة مالية نشطة وسياسة نقدية حذرة ومحايدة».

التأثير على مصر:

نرى أنه على مصر أن تبدء في تفعيل المعالجات الجاري تنفيذها من خلال حزم من البرامج الاقتصادية والتي تركز على ضبط الإنفاق الحكومي وترشيد الاستهلاك والتركيز على قطاعات اقتصادية إنتاجية محددة وإنعاش بعض القطاعات الاقتصادية الاستثمارية المهمشة، فجميعها كفيلة بتخفيض حجم العجز وستكون كفيلة أيضا بتحسين قدرة الاقتصاد، كما أنه على مصر التحرك بصورة أكبر لتشجيع معدلات الاستهلاك الداخلي مع دعم تواجدها في الأسواق الإقليمية العربية والإفريقية على حدة سواء لاقتناص حصص سوقية أكبر على المدي المتوسط والاستفادة من الاتفاقيات التجارية المشتركة مع تلك البلدان.

من ناحية أخرى، يشهد العالم عمليات استحواذ كبري خلال الفترة الأخيرة في ظل حدوث تعثر في الأصول لعدد من الشركات الكبرى بعد الأزمة الاقتصادية العالمية خلال الفترة الماضية، ويؤكد العديد من المؤشرات أن الفترة الأخيرة تظهر أن ميول المستثمرين تتجه نحو اقتناص الفرص والصفقات الرخيصة، وفقا لقاعدة "حال وجود عدد محدود من المستثمرين في السوق، والكثير من الأصول المعروضة للبيع، ينفذ المستثمرون أقوى الصفقات الاستثمارية الرخيصة". ويجب هنا التأكيد على أن عمليات الاستحواذ التي شهدتها السوق المصرية خلال الأعوام الماضية أدت إلى تدفق سيولة كبيرة نظرا لقيام هذه الشركات بعمليات إعادة هيكلة لتلك الشركات التي تم الاستحواذ عليها وتطوير خطوط إنتاجها ما أدى إلى زيادة طاقتها الإنتاجية وارتفاع الطلب على الأيدي العاملة.

ونشير إلى أن ما ساعد على توجه الشركات الأجنبية لدخول السوق المصرية عبر عدد من عمليات الاستحواذ هو الفرص المتاحة للاستثمار سواء كانت صناعية أو زراعية أو سياحية، لهذا فإن الشواهد في الوقت الحالي تؤكد على الاهتمام الدولي بالاستثمار في مصر خاصة إذا ما اتخذت الدولة خطوات أكثر جدية لمعالجة القضايا الاقتصادية، لهذا فإن قطاعات مثل الأغذية والزراعة والدواء والبتروكيماويات والموارد الأساسية المصرية قد تكون خلال الفترة القادمة هدفا قويا لعمليات استحواذ مما يستدعي ضرورة تشديد الرقابة على التعاملات خلال هذه الفترة مع وضع آلية قانونية جديدة لتخارج كبار المساهمين.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

من الصحافة العالمية: اتفاق أوروبي على وقف تجارة المعادن الممولة للنزاعات المسلحة

صحيفة الشرق الأوسط:

رحبت المفوضية الأوروبية في بروكسل بموافقة البرلمان الأوروبي على مقترح يتعلق بوقف تجارة المعادن التي تستخدم في تمويل النزاعات المسلحة. وقالت المفوضة الأوروبية المكلفة بملف التجارة الخارجية سيسليا مالمستروم في تعليق لها على الموافقة بأغلبية كبيرة داخل البرلمان الأوروبي، الجمعة، على مقترح حول هذا الصدد: «أنا سعيدة جدا بعد أن أصبح لدينا الآن حل عملي وطموح للقضاء على تجارة المعادن التي تستخدم في تمويل النزاعات المسلحة وجرى تغليب القيم على الاحتياجات التجارية.»

وأشارت إلى أن قرار البرلمان الأوروبي يظهر بشكل واضح إمكانية وضع قواعد جديدة تضمن احترام المصدرين والمستوردين لمسؤولياتهم، دون الإضرار بالمواطنين في مناطق الصراعات أو تأجيج نار الحرب. وقالت المفوضة الأوروبية إن القواعد الجديدة تقلل المشقة وانتهاكات حقوق الإنسان، التي كانت ترافق العمليات التجارية طوال الفترة الماضية.

ويتضمن الاتفاق فرض قواعد على الشركات المستوردة للمعادن، مثل الذهب والقصدير والتنتالوم وغيرها من الفلزات والمعادن التي تُستخدم في إنتاج السلع اليومية مثل الهواتف الجوالة والسيارات والجواهر، وسيكون تنفيذ القواعد الجديدة شاملا لما يقرب من 95 في المائة من عمليات استيراد المعادن اعتبارا من يناير (كانون الثاني) 2021، وبالتالي ستكون هناك فرصة أمام المفوضية والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لضمان فعالية الهياكل الضرورية لتنفيذ القواعد الجديدة على نطاق الاتحاد الأوروبي ككل.

وغالبا ما تستخدم مجموعات عسكرية في مناطق الصراع حصيلة بيع المعادن الموجودة في أراضيها لتمويل أنشطتها. وعمل الاتحاد الأوروبي لوضع حد لهذا من خلال إنشاء نظام لتشجيع المستوردين والمصاهر والمصافي على العمل بطريقة مسؤولة.

وقالت دول إفريقية الشهر الماضي إن خطة محتملة للرئيس الأميركي دونالد ترمب لتعليق حظر على «المعادن من مناطق الصراع» قد تساعد في تمويل الجماعات المسلحة وتسهم في تأجيج الاضطرابات في وسط إفريقيا.

ونقلت تقارير إعلامية عن مصادر قولها إن ترمب يعتزم إصدار أمر رئاسي يستهدف قاعدة دود فرانك التي تطالب الشركات بالكشف عما إذا كانت منتجاتها تحتوي على «معادن من مناطق الصراع»، ومنها مناطق تمزقها الحرب في إفريقيا، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتدعو نسخة مسربة اطلعت عليها «رويترز» إلى تعليق مؤقت للعمل بتلك القاعدة لمدة عامين. وكانت المنافسة على الموارد المعدنية الضخمة في الكونغو قد أثارت صراعات على مدى عقدين في شرق الكونغو بما في ذلك حرب إقليمية استمرت بين عامي 1998 و2003 قُتل فيها ملايين الأشخاص أغلبهم بسبب الجوع والأمراض.

وحذر المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى - وهو كيان إقليمي يضم 12 دولة منها الكونغو - من إلغاء تلك القاعدة. وقال في بيان: «هذا قد يؤدي في نهاية المطاف إلى انتشار عام للجماعات الإرهابية وعمليات غسل الأموال عبر الحدود وتدفقات مالية غير مشروعة في المنطقة». والمعادن التي تشملها قاعدة دود فرانك - وهي الذهب والقصدير والتنتالوم والتنغستن - مكونات مهمة في إلكترونيات متعددة ومنتجات للطيران وصناعة الجواهر.

وحثت بضع منظمات دولية ترمب على عدم تعليق القاعدة. وقالت منظمة «هيومن رايتس ووتش» إن تعليقها سيقوض جهود منع دخول المعادن من مناطق الصراع في سلسلة الإمدادات. وتقول مجموعات الأعمال المعارضة للقاعدة إنها تجبر الشركات على الكشف عن معلومات ذات حساسية سياسية، وإن تتبع مصدر المعادن يُكبد الشركات تكاليف باهظة.

وفي منتصف عام 2015، جرى تقديم مقترحات من المفوضية الأوروبية للتعامل مع هذا الملف وتم طرحها على البرلمان الأوروبي، ولكنها لم تلقَ رد الفعل الإيجابي وقتها. وقالت جماعات حقوقية في ذاك الوقت إن القوانين الأوروبية المقترحة بشأن «المعادن المستخرجة من مناطق الصراع» ستخفق في الحد من تجارة هذه المواد الأولية، ووقّع أكثر من 150 جماعة حقوقية على رسالة للبرلمان الأوروبي في 19 مايو 2015 تطالب بالحد من تجارة المعادن بتلك المناطق.

وطالبت الرسالة بضرورة أن يشمل القانون مزيدا من المنتجين وأنواع المواد الخام، ودفع الشركات إلى فرض رقابة على مصادر الإمداد.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

وذكرت الرسالة الموقعة من قبل جماعات حقوقية، من بينها «أصدقاء الأرض» و«غلوبال ويتنس» و«المعونة المسيحية» وعدة منظمات أخرى، أن تجارة معادن مناطق الصراع تؤجج الحروب وتزيد من انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وقالت إن عرض الموضوع على البرلمان بمثابة «فرصة عظيمة» لأوروبا من أجل التحرك لمنع هذه التجارة، والحد من الصراع الذي تولده.

غير أن الرسالة وصفت، في الوقت ذاته، المقترحات القانونية بأنها «ضعيفة» ولا تواجه المشكلة بقدر كاف.

وتقول الجماعات الحقوقية إن المشكلة الكبيرة في الخطة التي اقترحتها بروكسل هي أنها تطبق على أسس طوعية على غالبية الشركات. وتضيف أنه نتيجة لذلك لن يتحرك سوى عدد قليل من الشركات للتخلص من مصادر الإمداد وتقديم الشرح اللازم لتحركاتها.

وإضافة إلى ذلك، تقول الرسالة إن الخطة لم تشمل سوى 4 معادن، هي القصدير والتنتالوم والتنغستن والذهب، في حالتها الخام، ولم تتناول المنتجات التي تدخل أوروبا وتصنع من معادن مقبلة من مناطق الصراع، وتوضح أن كثيرا من الهواتف الذكية وأجهزة الكومبيوتر اللوحية وأجهزة أخرى مصنوعة في الصين، تُصنع باستخدام تلك المواد، ونوهت بأن الخطة لم تشمل معادن ومواد، مثل الماس واليشب والكروميت المعروفة بأنها مصادر لتمويل الصراع.

وحث الخطاب أعضاء البرلمان الأوروبي على رفض هذه الخطط وتبني خطة واحدة قوية تتضمن نظاما إلزاميا للتأكد من فحص الشركات لمصادر إمدادها.

وأضاف: «هؤلاء الذين يتحملون تكلفة تواضع جهودنا لتنظيم هذه التجارة سيصبحون من أكثر المواطنين فقرا وتعرضا للخطر في العالم.»

التأثير على مصر:

من الهام في ظل المتغيرات الحالية وعدم الاستقرار السياسي في العديد من الدول المصدرة للمواد الخام أن تقوم الحكومة المصرية بدراسة إصدار قرار يطالب الشركات المستوردة للمواد الخام بالكشف عما إذا كانت منتجاتها تحتوي على «معادن من مناطق الصراع»، ومنها مناطق تمزقها الحرب في إفريقيا مع دفع الشركات إلى فرض رقابة على مصادر الإمداد للقضاء على تجارة المعادن التي تستخدم في تمويل النزاعات المسلحة خاصة بالنسبة للماس والذهب والقصدير والتنتالوم والتنجستن وهي مكونات مهمة في إلكترونيات متعددة ومنتجات للطيران وصناعة الجواهر فهذا الاتجاه سيدعم الاتجاه المصري الخاص بتحقيق الاستقرار في مناطق الصراع المختلفة كبعد رئيسي من أبعاد الأمن القومي والاقتصادي المصري.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

تحليل اخباري: استثمارات الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تناهز تريليون دولار

صحيفة الشرق الأوسط:

كشفت الشركة العربية للاستثمارات البترولية «أبيكورب» عن توقعات بشأن الاستثمارات الملتزم بها والمخطط لها في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن تصل إلى تريليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة – من 2017 حتى 2022 – على الرغم مما تمر به المنطقة من تحديات اقتصادية وسياسية.

وقال التقرير الصادر من «أبيكورب»، إنه رغم تراجع الاستثمارات في قطاع الطاقة على الصعيد العالمي في عام 2016 بنسبة 24 في المائة مقارنة مع عام 2015، فإن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت ارتفاعا في النشاط الاستثماري في هذا القطاع بنسبة 7 في المائة، مقارنة مع بيانات العام السابق.

وفي ضوء هذه البيانات، أبدى فريق البحث لدى «أبيكورب» تفاؤلا نسبيا فيما يتعلق بمستقبل النشاط الاستثماري لقطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، في حين لا تزال حكومات دول المنطقة تعتبر الاستثمار في قطاع الطاقة إحدى أولوياتها .

ومن المتوقع أن يتم تنفيذ كثير من المشروعات المهمة والناجحة على مدى الخمس سنوات المقبلة، حيث إن مشروعات الطاقة تتصدر أجندة كثير من دول المنطقة خلال الخمس سنوات المقبلة. وتشير الدراسة التي حملت عنوان «توقعات الاستثمار في الطاقة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا» إلى أن حجم مشروعات الطاقة قيد التنفيذ حاليا يقدر بنحو 337 مليار دولار بنهاية عام 2016. في المقابل، تقدر الدراسة حجم مشروعات الطاقة المخطط لتنفيذها خلال السنوات الخمس المقبلة بما قيمته 622 مليار دولار، وبهذا يكون إجمالي حجم الاستثمارات المعتمدة والمخطط لها بنهاية عام 2016 ما يعادل 959 مليار دولار، مقارنة بـ900 مليار دولار عما كانت عليه عام 2015. وبينت الدراسة أن استثمارات الطاقة المخطط لها شهدت ارتفاعا بنسبة 2 في المائة، في حين ارتفع حجم مشروعات الطاقة قيد التنفيذ بنسبة 17 في المائة، مشيرة إلى أن هذه الخطوة تعكس انتقال كثير من المشروعات والاستثمارات من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ، حيث تمت ترسية بعض العقود بعد ظهور بوادر أولية تشير إلى استعادة أسواق الطاقة توازنها وتحسن أسعار النفط.

وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي قائمة دول المنطقة المستثمرة في قطاع الطاقة، ومن المتوقع أن تكون في وضع جيد عندما تبدأ أسعار النفط في الارتفاع. ويحمل قطاع النفط في كل من مصر وإيران آفاقا واعدة، لا سيما بعد إعلان إيران عن عزمها ضخ استثمارات كبيرة في قطاع التنقيب واستكشاف النفط، والتحديات التي تواجهها مصر في إطار الجهود المبذولة لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة.

ويتوقع أيضا أن تتجه الأنظار نحو قطاع الطاقة المتجددة في كل من المغرب وتونس والأردن ضمن المساعي لتلبية الطلب المتزايد على توليد الطاقة الكهربائية.

وأشارت «أبيكورب» إلى أن قيمة إجمالي الاستثمارات في مشروعات الطاقة قيد التنفيذ حاليا تُقدر بنحو 337 مليار دولار خلال فترة الأعوام الخمسة المقبلة، تتضمن تخصيص 121 مليار دولار منها للاستثمار في قطاع النفط؛ و108 مليارات دولار للاستثمار في قطاع الغاز؛ و91 مليار دولار للاستثمار في مشروعات توليد الطاقة الكهربائية، و17 مليار دولار للاستثمار في قطاع الكيماويات.

وجغرافيا، تمثل دول مجلس التعاون الخليجي ما مجموعه 174 مليار دولار من قيمة الاستثمارات الملتزم بتنفيذها، وهو ما يشكل أكثر من 50 في المائة من إجمالي قيمة مشروعات القطاع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. على الجانب الآخر، يقدر حجم الاستثمارات المخطط لها في قطاع الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنحو 622 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. ويحتل قطاع الطاقة الحصة الأكبر من الاستثمارات بقيمة 207 مليارات دولار. وسيمثل قطاع الغاز 195 مليار دولار، وقطاع النفط 159 مليار دولار، مع تخصيص باقي قيمة الاستثمارات لقطاع البتروكيماويات .

ويُظهر التقرير أن المشروعات قيد الدراسة حتى الآن تمثل القسم الأكبر من الاستثمارات المخطط لها بقيمة 289 مليار دولار.

وتمثل حصة السعودية 19 في المائة من إجمالي الاستثمارات المخطط لها في قطاع الطاقة بالمنطقة. ويأتي ذلك في إطار سعيها إلى تعزيز برامجها المتعلقة بقطاعي النفط والغاز. إضافة إلى ذلك، وضعت السعودية خططا لعدد كبير من المشروعات المرتقبة لتعزيز قدرات توليد الطاقة الكهربائية. كما تخطط المملكة أيضا لمواصلة الاستثمار في قطاع البتروكيماويات في إطار سعيها لتنويع موارد الاقتصاد وتحقيق مستويات أعلى من القيمة المضافة.

وقال الدكتور رائد الريس، نائب الرئيس التنفيذي والمدير العام لدى «أبيكورب»: «بعد أن شهدنا مؤخرا واحدة من أكبر الأزمات متمثلة في هبوط تاريخي - من حيث الحدة والمدة - لأسعار النفط، لا تزال الاستثمارات في قطاع الغاز والنفط تواجه صعوبات في التعافي على الصعيد العالمي. إلا أن هنالك بعض المؤشرات الإيجابية والواضحة إقليميا، حيث أفادت الدراسة بأن دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعمل حاليا على تعزيز استثماراتها في قطاع الطاقة على مدى الخمس سنوات المقبلة.»

ومن جهته، قال الدكتور بسام فتوح، الخبير في قطاع الطاقة ومستشار «أبيكورب»: «تواجه دول المنطقة تحديات كثيرة في ظل انخفاض أسعار النفط، مما اضطرها لاتخاذ إجراءات للحد من العجز في ميزانياتها. وعلى الرغم من ذلك، فإن أبحاثنا تشير إلى أن الحكومات لا تزال تمنح الأولوية للاستثمارات الحيوية في قطاع الطاقة، في ظل مساعي بعض الدول للحفاظ على مكانتها كمورد عالمي للطاقة، ومحاولة الدول الأخرى سد نقص الإمدادات في قطاع الطاقة المحلي.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

تنتظر مصر إضافة ما بين 5.5 إلى 6.5 مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي و28.5 ألف برميل من المتكثفات يوميا للإنتاج المحلي، من خلال مشروعات تنمية حقــول الغاز الطبيعى جاري تنفيذها حاليا وفقا لتقديرات خطة مشروعات وزارة البترول والشركات العاملة فى مجال النفط والغاز الطبيعي في مصر.

ومن العوامل المؤهلة لمصر لتحقيق هدفها كمركز للغاز الطبيعي وجود البنية التحتية لقطاع الغاز مثل محطة التسييل وسوق الاستهلاك الكبير، ما يجعل أي مشروع لتطوير إنتاج الغاز الطبيعي مجديا اقتصاديا وفقا لتقرير مجلة "ستراتفور" لتحليل المعلومات عن الغاز الطبيعي في البحر الأبيض المتوسط، ووفقا للتقديرات المبدئية. وفي ظل الأوضاع الحالية، فمن المتوقع أن تتوقف مصر عن استيراد الغاز الطبيعي خلال الأشهر القادمة مما سيمثل محورا هاما في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات وعلى حجم الواردات المصرية بصفة إجمالية، كما أن شراء الغاز من داخل حقول الإنتاج فى مصر أرخص بكثير من استيراده وهو سيوفر مبالغ كبير تتحملها الدولة فى عملية الاستيراد أبرزها إيجار مراكب التغييز وذلك وفقا لآراء عدد من الخبراء في مجال النفط.

اعتمد التوجه المصري خلال السنوات الماضية على تصدير فوائض إنتاج الغاز الطبيعي، لهذا فإنه يجب وضع خطة استثمارية واضحة لاستغلاله وتعظيم الاستفادة من موارد مصر من الغاز الطبيعي الحالية وربطها بمشروعات وصناعات ذات قيمة مضافة تعلي من العائد المحقق من استخدام الغاز الطبيعي، مثل صناعات البتروكيماويات والأسمدة مع تخفيف أو تقليل الاتجاه لتصدير الغاز في شكله الخام حيث سيعد ذلك بمثابة إهدارا لفرص إقامة صناعات متكاملة مبنية على الخامات المحلية مما سيمثل عمقا استراتيجيا مهما للاستفادة من هذه الموارد في توفير فرص عمل وزيادة حجم الصادرات الصناعية ورفع معدلات النمو الاقتصادي والتنمية.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

أداء الأسواق العالمية خلال الأسبوع

(رويترز) (موقع أرقام)

ارتفعت الأسهم الصينية في ختام التداولات لأول مرة خلال خمس جلسات، مدعومة بصدور بيانات أظهرت نمو النشاط الصناعي بأفضل وتيرة له في حوالي خمس سنوات، ورغم تسجيلها خسائر أسبوعية إلا أنها سجلت مكاسب فصلية قوية.

وفي نهاية الجلسة، ارتفع مؤشر "شنغهاي" المركب بنسبة 0.40% إلى 3222 نقطة، وسجل خسائر أسبوعية بنسبة 1.4%، لكنه سجل مكاسب فصلية بنحو 3.7% وهي الأفضل منذ نهاية عام 2015.

وأظهرت بيانات ارتفاع مؤشر مديري المشتريات الصناعي إلى 51.8 نقطة في مارس قرب أعلى مستوياته في خمس سنوات، ومقارنة بـ51.6 نقطة خلال فبراير وتوقعات أشارت إلى 51.7 نقطة. كما أظهرت البيانات ارتفاع مؤشر مديري مشتريات القطاعات غير الصناعية إلى 55.1 نقطة هذا الشهر من 54.2 نقطة خلال الشهر الماضي.

وأعلنت ثلاث شركات طيران كبرى هي "إير تشاينا" و"تشاينا إيسترن إيرلاينز" وتشاينا ساوثرن إيرلاينز" عن نتائج أعمالها التي جاءت مخيبة للآمال، حيث بلغ إجمالي خسائر الشركات الثلاث بسبب تقلبات سعر الصرف 11.04 مليار يوان (1.6 مليار دولار).

وانخفضت مؤشرات الأسهم اليابانية في ختام التداولات للجلسة الثانية على التوالي، لتعمق خسائرها الفصلية بعدما محت جميع المكاسب التي حققتها منذ بداية العام، رغم استقرار الين مقابل الدولار ومع صدور بيانات اقتصادية إيجابية.

وفي نهاية التداولات، انخفض مؤشر "نيكي" الياباني بنسبة 0.80% إلى 18909 نقاط، فيما تراجع مؤشر "توبكس" بنسبة 1% إلى 1512 نقطة.

ومنذ بداية العام الجاري، بلغت خسائر مؤشر "نيكي" 1.1%، فيما بلغت خسائر "توبكس" 0.4%.

من ناحية أخرى، أظهرت بيانات ارتفاع أسعار المستهلكين في اليابان - باستثناء الأغذية الطازجة - بنسبة 0.2% خلال فبراير مما كانت عليه قبل عام، لكن بيانات أخرى أظهرت تراجع إنفاق الأسر بنسبة 3.8% الشهر الماضي.

وكشفت بيانات منفصلة عن تراجع معدل البطالة في البلاد إلى 2.8% خلال فبراير وهو أدنى مستوياته منذ يونيو عام 1994.

وتراجعت الأسهم الأمريكية خلال تداولات الجمعة متأثرة بالقطاع المالي وسط ترقب لسياسات "ترامب" المالية عقب الفشل في تمرير قانون الرعاية الصحية بالكونجرس، وحققت المؤشرات الرئيسية مكاسب أسبوعية وفصلية.

وانخفض مؤشر "داو جونز" الصناعي 65 نقطة إلى 20663 نقطة، كما تراجع مؤشر "نازداك" -2.5 نقطة إلى 5911 نقطة، بينما تراجع مؤشر "S&P 500"القياسي (-5 نقاط) إلى 2362 نقطة. وعلى الصعيد الأسبوعي، حقق "داو جونز" الصناعي مكاسب بنسبة 0.3%، وسجل "نازداك "مكاسب بنسبة 1.4%، في حين حقق "S&P" مكاسب بنسبة 0.8%. وفيما يتعلق بشهر مارس، سجل "داو جونز" خسائر بنسبة 0.7%، بينما حقق "نازداك" بنسبة 1.5% فيما استقر "S&P" قرب مستوى إغلاق الجلسة الأخيرة من فبراير. أما على الصعيد الفصلي، فقد سجل "داو جونز" مكاسب بنسبة 4.6%، وقفز "نازداك "بنسبة 9.8%، بينما حقق S&P" 500" الأوسع نطاقا مكاسب بنسبة 5.5%.

وفي أوروبا، ارتفع مؤشر "ستوكس يوروب 600" القياسي بنسبة 0.2% أو 0.7 نقطة إلى 381 نقطة، وسجل المؤشر القياسي مكاسب أسبوعية قدرها 1.2%، في حين حقق مكاسب في الربع الأول من 2017 بنسبة 5.5% هي الأقوى في عامين. وارتفع مؤشر "داكس" الألماني (+ 56 نقطة) إلى 12313 نقطة، كما ارتفع مؤشر "كاك "الفرنسي (+ 33 نقطة) إلى 5122 نقطة، في حين انخفض مؤشر "فوتسي 100" البريطاني (- 46 نقطة) إلى 7323 نقطة.

من ناحية أخرى، ارتفعت العقود الآجلة للذهب تسليم يونيو عند التسوية بنسبة 0.3% أو 3.2 دولار إلى 1251.20 دولار للأوقية، وسجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بنسبة 0.2%، وحقق مكاسب فصلية في الربع الأول بنسبة 8.2% هي الأكبر في عام، بينما سجل خسائر شهرية بنسبة 0.2%.

وفي أسواق النفط، ارتفع "نايمكس" الأمريكي بنسبة 0.5% أو 25 سنتا إلى 50.60 دولار للبرميل، وسجل خسائر في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 5.8%، كما سجل خسائر شهرية بأكثر من 6%، بينما حقق مكاسب أسبوعية بنسبة 5.5%. على النقيض، تراجع "برنت" بنسبة 0.3% أو 13 سنتا وأغلق جلسة لندن عند 52.83 دولار للبرميل، وسجل الخام القياسي خسائر فصلية بنسبة 6.7%.

وفيما يتعلق بالبيانات الاقتصادية، انخفض مؤشر "متشيجان/رويترز" لثقة المستهلك الأمريكي إلى 96.9 نقطة خلال مارس، مقارنة بتوقعات محللين أشارت إلى بلوغ المستوى 97.6.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

التأثير على مصر:

من الملاحظ تجاهل الأسواق العالمية لتأثيرات بدء عملية تخارج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، إلا أن مخاوف تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي الظاهرة مؤخرا بالإضافة إلى عدم وضوح تطورات السياسة الاقتصادية الأمريكية أدى إلى حدوث حالة من الترقب في الأسواق خاصة مع نتائج بعض الشركات الكبري في الأسواق العالمية والتي لم تكن إيجابية مما أظهر حدوث تحولات مبدئية في اتجاهات مديري الاستثمار العالميين نحو السندات الأقل مخاطرة خلال الفترة الحالية.

حققت البورصة المصرية مكاسب قياسية خلال الربع الأول من العام الحالي بلغت نحو 53.4 مليار جنيه ليربح رأس المال السوقي لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة 654.4 مليار جنيه مقابل 601.4 مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي بنسبة ارتفاع بلغت 8.9 في المائة.

وذكر التقرير الربع سنوي للبورصة المصرية ارتفاع مؤشرات السوق الرئيسية والثانوية حيث قفز مؤشر السوق الرئيسي إيجي اكس30 بنسبة 5.26 في المائة ليبلغ مستوى 12995 نقطة. كما مال مؤشر الأسهم الصغيرة والمتوسطة إيجي اكس 70 للارتفاع ليزيد بنحو 22.93 في المائة ليبلغ مستوى 570 نقطة. وشملت الارتفاعات مؤشر إيجي اكس 100 الأوسع نطاقا والذي أضاف نحو 21.14 في المائة إلى قيمته ليبلغ مستوى 1328 نقطة.

وأشار التقرير إلى انخفاض إجمالي قيم التداولات خلال الثلاث شهور الأولى من العام لتبلغ نحو105.3 مليار جنيه، في حين بلغت كمية التداول نحو 21.581 مليار ورقة منفذة على 2.072 مليون عملية مقارنة بإجمالي قيمة تداول قدرها 111.7 مليار جنيه وكمية تداول 26.692 مليار ورقة منفذة على 2.067 مليون عملية خلال الثلاث شهور السابقة له.

وفيما يتعلق بتعاملات المستثمرين، بين التقرير أن تعاملات المصريين استحوذت على 75.78 في المائة من إجمالي تعاملات السوق، بينما استحوذ الأجانب غير العرب على نسبة 15.72 في المائة والعرب على 8.50 في المائة وذلك بعد استبعاد الصفقات. وأشار الى أن تعاملات الأجانب غير العرب سجلت صافي شراء بقيمة 3.185 مليار جنيه خلال 3 شهور بينما سجل العرب صافي شراء بقيمة 215.02 مليون جنيه، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

وجدير بالذكر أن صافي تعاملات الأجانب غير العرب قد سجلت صافي شراء قدره 3.185 مليار جنيه منذ بداية العام، بينما سجل العرب صافي شراء 215.02 مليون جنيه خلال نفس الفترة، وذلك بعد استبعاد الصفقات.

تنبيه هام:

أُعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية فقط ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز. ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية؛ كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة. وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات الاستثمارية بناء على وجهة نظر المركز، وتعتمد على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها، وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة وقت إعدادها. ولا يُعتد بهذه البيانات كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري، والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. ونؤكد أن أي أخطاء تكون قد وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.